

البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والأبحاث

تطور الجهاز المصرفي العراقي
للفترة من
٢٠٠٣ إلى ٢٠١٣

إعداد: وليد عيدي عبد النبي
المدير العام للإحصاء والأبحاث
البنك المركزي العراقي

يتكون الجهاز المصرفي العراقي من البنك المركزي العراقي ، اضافة الى (٥٤) مصرف منها ستة مصارف حكومية هي (الرافدين ، الرشيد ، المصرف العراقي للتجارة ، الزراعي التعاوني ، الصناعي ، العقاري) إضافة الى (٣٠) مصرفاً خاصاً إضافة الى (١٥) فرع لمصارف اجنبية ، كما توجد سبعة شركات عربية واجنبية في رؤوس اموال المصارف العراقية ، حيث سمح قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ والتعليمات الصادرة بموجبه مشاركة المصارف الاجنبية في رؤوس اموال المصارف العراقية وقد تراوحت هذه المشاركة ما بين ٤٥% وحتى اكثر من ٨٥% في بعض المصارف .

وقد مر الجهاز المصرفي العراقي بعدة مراحل ابتدأت بالمرحلة الاولى التي امتدت من عام ١٨٦٧ - ١٩٣٥ والتي كان اقدمها (البنك العثماني، البنك الشاهنشاه الإيراني، والبنك الشرقي البريطاني)، والمرحلة الثانية والتي يطلق عليها مرحلة الصيرفة العراقية الوطنية الممتدة من عام ١٩٣٥ وحتى عام ١٩٤٨ وامتدت الى عام ١٩٦٤ . وشهدت إنشاء المصرف الصناعي الزراعي عام ١٩٣٥ الذي جرى شطره عام ١٩٤٠ الى مصرفين هما المصرف الزراعي ، والمصرف الصناعي، كما أنشأ مصرف الرافدين عام ١٩٤١ كمصرف حكومي تجاري وحيد ، ثم البنك المركزي العراقي عام ١٩٤٧ ، كما تم تأسيس المصرف العقاري عام ١٩٤٨ والمصرف التعاوني ومصرف الرهون، كما تم انشاء العديد من المصارف العراقية الخاصة كمصرف الاعتماد والمصرف المتحد ومصرف الرشيد . اضافة الى عدد كبير من فروع المصارف الاجنبية التي تجاوزت الـ (١٥) فرعاً وكانت اغلبها تابعة للمصارف اللبنانية ، والاردنية والتي تم تأميمها بقرار جائر صدر في ١٤/تموز/١٩٦٤ والتي تعد كضربة قاصمة لهيكل الجهاز المصرفي العراقي وتوجهاته المصرفية والاقتصادية.

المرحلة الثالثة. فيطلق عليها مرحلة السماح للقطاع الخاص بإنشاء المصارف الخاصة والمختلطة بعد صدور القرار رقم ١٢ لسنة ١٩٩١ (الذي عدل بموجبه قانون البنك المركزي العراقي رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٦ (المعدل)، حيث تم تأسيس تسعة عشر مصرفاً حتى نهاية عام ٢٠٠٣ منها مصرف مختلط واحد المصرف المتحد للاستثمار.

اما المرحلة الرابعة فيطلق عليها (مرحلة المصارف والفروع الاجنبية) التي ابتدأت منذ عام ٢٠٠٣ بصدور قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ وحتى الآن. وشهدت فتح خمسة عشر فرعاً اجنبياً في العراق بعد ان سمح هذا القانون للاجانب بإنشاء مصارف مملوكة ملكية كاملة لها، او فتح فروع ومكاتب تمثيل، والمشاركة في رؤوس اموال المصارف العراقية بدون حدود ، وقد بلغ عدد المشاركات (سبعة) وتراوحت نسبتها ما بين ٤٥% وحتى ٨١% من رؤوس أموال المصارف العراقية.

ابرز الملاحظات والمشاكل التي يعانيتها الجهاز المصرفي العراقي

- ١- انخفاض الكثافة المصرفية التي تبلغ حالياً بحدود فرع مصرف واحد لكل (٣٢٠٠٠) نسمة ، وهي نسبة منخفضة قياساً بالنسبة المعيارية العالمية البالغة مصرف واحد لكل (١٠٠٠٠) نسمة .
- ٢ - غياب الإستراتيجيات المصرفية الفاعلة والخطط التفصيلية السنوية لدى غالبية المصارف والتي ينص عليها قانون المصارف بمادته السادسة والعشرين .
- ٣ - غياب المؤسسات الساندة للجهاز المصرفي مثل شركة للتأمين على الودائع ، وأخرى للتأمين على القروض الكبيرة ، وشركة لدراسة مخاطر السوق، وغيرها.
- ٤ - عدم تناسب الخدمات المصرفية مع المتطلبات والحاجات الاقتصادية للعراق في ضوء توجهاته نمو اقتصاد السوق ، حيث يبلغ عدد الخدمات بحدود (٢٠) خدمة مقارنة بما إتاحتها المادة (٢٧) من قانون المصارف والتي بلغت أكثر من (٥٠) خدمة مصرفية ، وهي اقل مما تقدمه المصارف العربية والأجنبية.
- ٥ - ضعف التقنيات المصرفية او عدم استخدامها على مدى واسع في عدد كبير من المصارف .

- ٦ - ترهل الهيكل الاداري في الكثير من المصارف وخصوصاً في المصارف الحكومية .
- ٧- سياسة التمييز الحكومي في التعامل مع المصارف الخاصة والذي تتمثل بمنع دوائر الدولة وشركات القطاع العام من ايداع اموالها في تلك المصارف ، وعدم قبول الصكوك المصدقة والعادية وخطابات الضمان الصادرة عنها إلا ضمن حدود معينة لا تسمح بالمنافسة مع المصارف الحكومية .
- ٨- الاجراءات الروتينية التقليدية التي تعتمدها دائرة مسجل الشركات مما يسبب تاخير المصادقة على القرارات المتخذة من الهيئات العامة للمصارف ومنها زيادة رؤوس الاموال، وعقد اجتماعات هيئاتها العامة .
- ٩- تأخر اعادة تداول اسهم المصارف الخاصة في جلسات التداول الجارية في سوق العراق للاوراق المالية ، مما يسبب اضراراً وخسائر للمساهمين والمستثمرين على السواء .
- ١٠- تأخر المصارف الحكومية وبعض المصارف الخاصة في اقتناء انظمة مصرفية شاملة او ربط فروعها بشبكة اتصالات مع اداراتها العامة ، وعدم قيامها باتخاذ الاجراءات المناسبة لتطبيق الصيرفة الالكترونية بما فيها الصكوك الالكترونية .

نتائج خطة عمل البنك المركزي العراقي لتطوير الجهاز المصرفي العراقي
للفترة من ٢٠٠٣ الى ٢٠١٣

ورث البنك المركزي العراقي في عام ٢٠٠٣ جهازاً مصرفياً متخلفاً من الناحية التنظيمية والعمليات ، ووضعت الادارة العليا للبنك خطة تطويرية للفترة موضوع الدراسة والتي أشير اليها سابقاً. وقد حققت هذه الخطة القصيرة والمتوسطة الامد النتائج المرجوة منها في تحسين نشاط الجهاز المصرفي وزيادة فاعليته في معالجة الكثير من الظواهر السلبية التي رافقت مسيرته ما قبل عام ٢٠٠٣ ، وقد تحققت ثمارها في المؤشرات المذكورة ادناه :-

عدد المصارف

ارتفع عدد المصارف بضمنها فروع المصارف الاجنبية من (١٩) مصرف عام ٢٠٠٣ الى (٥٤) مصرف نهاية عام ٢٠١٣ ، وارتفع عدد فروعها من (٤٧٠) فرع الى (٩٧٢) فرع نهاية الفترة موضوع الدراسة ، بضمنها (١٥) فرعاً اجنبياً رئيسياً يملك بعضها فرعين او ثلاثة فروع. مصنفة الى (٦) مصارف لبنانية و(٥) مصارف تركية ومصرفين ايرانيين ومصرف إماراتي واحد ومصرف بريطاني واحد وكما مبين في

الكثافة المصرفية المعيارية

كانت الكثافة المصرفية المنخفضة ظاهرة شائعة ما قبل عام ٢٠٠٣ وبلغت مصرف واحد لكل (٧٥٠٠٠) الف نسمة، مما ادى الى حرمان الكثير من النواحي والارياف من هذه الخدمة ، وساهم في تخلف الوعي المصرفي وشيوع ظاهرة الاكتناز لدى شرائح كبيرة من المجتمع . وقد عمل البنك مابعد عام ٢٠٠٣ الى وضع خطة سنوية للمصارف لزيادة عدد فروعها ومكاتبها والتي بلغت (٩٧٤) فرعاً. مما ساهم في تحسين الكثافة المصرفية لتبلغ حالياً مصرف واحد لكل (٣٢٠٠٠) نسمة . وستشهد هذه النسبة تحسناً في السنوات القادمة وصولاً الى النسبة المعيارية البالغة مصرف واحد لكل (١٠٠٠٠) نسمة والتي تجاوزتها الكثير من الانظمة المصرفية في العديد من البلدان.

الخدمات المصرفية

عانى النظام المصرفي العراقي منذ عام ٢٠٠٣ وماقبله من ظاهرة انخفاض الخدمات المصرفية ونوعيتها، وقد عمل البنك المركزي العراقي جاهداً لزيادتها ، وقد تحقق ذلك حيث ارتفع عدد الخدمات من سبعة خدمات عام ٢٠٠٣ الى اكثر من (٢٠) خدمة عام ٢٠١٣ ، ويعمل البنك لزيادتها لما يقارب (٥٠) خدمة والمذكورة في احكام المادة (٢٧) من قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ ، بضمنها عدد من الخدمات الالكترونية. وذلك من اجل معالجة فجوة الخدمات وجودتها وسرعة تقديمها بما يتناسب مع الدور المرتقب للنظام المصرفي العراقي في ضوء توجه الاقتصاد العراقي نحو اقتصاد السوق، ووجود العديد من الشركات الاستثمارية والمستثمرين الاجانب في العراق .

البيئة التشريعية المصرفية

كان الجهاز المصرفي العراقي يعاني من عدم توفر احكام البيئة التشريعية الملائمة لممارسة اعماله بشكل كفوء وفعال. وكان خاضعاً الى كل من الباب الخامس من قانون البنك المركزي العراقي رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٦ المعدل ، فضلاً عن خضوعه لاحكام قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل. اي انه ليس خاضعاً لقانون خاص به. وقد شهدت البيئة التشريعية المصرفية تغييراً واضحاً من خلال :-

١- اصدار قانون جديد للبنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ يضم (٦٩) مادة ضمن له الاستقلال من الناحيتين المالية والادارية وتحقيق اهدافه ومهامه المنصوص عليها في احكام المادتين (٣ و ٤) بما فيها سياسته النقدية .

٢- اصدار قانون خاص للمصارف برقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ يتضمن (١٠٧) مادة ويشمل اجراءات تأسيس المصارف وتنظيم اعمالها والرقابة عليها وصولاً الى وضع الوصاية عليها وتصفيتها .

٣- اصدار قانون مكافحة غسل الاموال رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٤ ويضم (٢٥) مادة قانونية .

وبالنظر لكون هذه القوانين قد تم اعدادها بصورة عاجلة اثناء فترة سلطة الائتلاف وجرت ترجمتها بصورة غير دقيقة، مما دعا البنك المركزي العراقي لعقد ورشة عمل لمناقشتها واستلام المقترحات بشأنها في شهر تشرين الثاني / ٢٠١٣ ، وتشكيل ثلاث لجان صياغة ويشرف عليها خبراء قانونيين من مجلس شورى الدولة، ومحكمة الخدمات المالية، واساتذة القانون في الجامعات العراقية والمصارف لغرض اعادة صياغتها من الناحيتين القانونية والمصرفية.

كما عمل البنك المركزي على اعادة النظر بتعليمات عمل كل من (شركات بيع وشراء العملات الاجنبية ، وشركات التحويل المالي، وشركات الاستثمار المالي)، كما سبق له اصدار تعليمات انشاء شركات القروض الصغيرة رقم ٣ لسنة ٢٠١٠ وأعد مسودة قانون للمصارف الحكومية ودقق من مجلس شورى الدولة وتمت المصادقة عليه في مجلس الوزراء وأحيل الى مجلس النواب لإقراره . كما أعد مسودة قانون المصارف الاسلامية ورفع الى مجلس شورى الدولة لتدقيقه. كما سبق له اعداد تعليمات تسهل تنفيذ قانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٠ المصارف ونشرت في جريدة الوقائع الرسمية العدد (٤١٧٢) في ٣/١/٢٠١١

التطورات التقنية والفنية

اشتملت استراتيجية البنك المركزي العراقي في تطوير الجانب التقني والفني لديه ولدى الجهاز المصرفي على حد سواء، حيث عمل البنك على المشروعات الآتية :-

١ - نظام المدفوعات العراقي الذي بدأ العمل به منذ عام ٢٠٠٦ ويشتمل على:-

RTGS

نظام التسوية الاجمالية الآنية

ACH

نظام ايداع السندات الحكومية

GSRS

ويسعى البنك لتطوير نظام المدفوعات من خلال الآتي:-

مشروع الدفع بالتجزئة وادارة الموزع الوطني **National Switch** .

كما عمل البنك على احياء مركز الدراسات المصرفية منذ نيسان / ٢٠١٣ وحتى نهاية عام ٢٠١٣، والذي قام باعداد الدورات والبرامج التدريبية وورش العمل والمحاضرات في المواضيع المصرفية والمالية ، والادارية، والاقتصادية ، وتكنولوجيا المعلومات، وتطوير اللغة الانكليزية ، والتي بلغ عددها (٤٧) وشارك فيها (١١٤٩) موظف من منتسبي البنك المركزي والمصارف . كما بلغ عدد الدورات المقامة للفصل الاول من عام ٢٠١٤ (١٢) دورة وشارك فيها (١٨٨) شخص منهم (٨٦) من موظفي البنك المركزي و (١٢٠) موظف من المصارف .

اما المشاريع المستقبلية للبنك المركزي العراقي فهي :-

نظام تبادل المعلومات الائتمانية ، حيث تم تشكيل فريق عمل لهذا الغرض ، وقام بالاطلاع على تجربة مصرف لبنان واعد التعليمات اللازمة لهذا النظام . وتقدمت مجموعة من الشركات المختصة ومن المؤمل انجاز المشروع قريباً .

مشروع الرقم المصرفي الموحد (IBAN) الذي سيعتمده البنك المركزي العراقي والنظام المصرفي اساساً لتحويل المبالغ من داخل العراق وللخارج بما فيها دفع اقيام الاعتمادات المخصصة لاغراض الاستيراد. وقد قام الفريق بزيارة مصرف لبنان للاطلاع والاستفادة من تجربتهم في هذا المجال .

مشروع مقاصة الصكوك الالكترونية والتي طبقت منذ عام ٢٠١٣ على جميع المصارف العاملة في العراق مما ساعد في سرعة دفع اقيام الصكوك للمستفيدين منها، وتحسين وسائل الدفع المتاحة .

إلزام المصارف كافة باقتناء (النظام المصرفي الشامل Core Banking System)

حيث حصل اكثر من (٤٠) مصرفاً وفرعاً اجنبياً على هذا النظام ، ولم يتبقى إلا المصارف الحكومية ، وبعض المصارف الصغيرة الخاصة التي بدأت بدراسة العروض والتعاقد عليها، مما ساعد في سرعة تقديم الخدمات وضمان دقتها وسريتها .

المالية ، مما دعا البنك المركزي الى ايجاد الوسائل المناسبة لانشاء الشركات الساندة ومنها الشركة العراقية للقروض الصغيرة ، وشركة الكفالات المصرفية المختصة بالتأمين على نسبة ٧٥% من القروض المقدمة من الشركة اعلاه، واعداد مسودة قانون لانشاء شركة للتأمين على الودائع . كما منح رخصة لشركتين مختلطة واخرى خاصة لاصدار بطاقات الائتمان ، واجاز للمصارف استخدام الصراف الآلي ونشرة في مختلف المناطق .

كانت هناك ظاهرة في الاقتصاد العراقي ما قبل عام ٢٠٠٣ تمثلت بالخلل الواضح في معادلة تركيبة عرض النقد المتمثلة بزيادة (العملة في التداول) على حساب (الودائع الأهلية الجارية) التي يتم سحبها باستخدام الصكوك، حيث تُعد الصكوك الوسيلة الوحيدة لتسوية المديونية ، و ابراء الذمم ، وعقد الصفقات التجارية الى جانب استخدام النقود . مما ساهم في تخلف العادة المصرفية وهبوط مستوى الوعي المصرفي لدى الجمهور .

ولغرض معالجة هذه الحالة ، فقد عمد البنك المركزي العراقي للبحث عن وسائل لتطوير وتنويع وسائل الدفع ابتدأت باستخدام الصكوك الالكترونية الممغنطة منذ عام ٢٠١١ التي قلصت بموجبها فترة التحصيل من ثلاثة ايام داخل بغداد ، وسبعة ايام للفروع الواقعة خارجها لتصبح مدة تقديم ودفع وتحصيل مبلغ الصك في نفس يوم تقديمه .

كما شجع واجاز شركة مختلطة لاصدار بطاقات الائتمان التي استخدمت لدفع رواتب مايربو على (٢) مليون متقاعد، اضافة الى نشرها على مستوى واسع في الفنادق الكبرى والاسواق ، كما سمح للمصارف بالتعاقد مع الشركات العالمية لبطاقات الدفع كالماسترد كارد ، والفيزا كارد لغرض بيعها لربائنها لاستخدامها لمختلف الاغراض .

كما منح المصارف رخصاً لنشر الصرافات الآلية في بغداد والمحافظات لغرض استخدامها لسحب النقود كوسيلة لتحسين وتطوير وسائل الدفع .

المؤسسات الساندة للجهاز المصرفي

يشكو النظام المصرفي العراقي من قلة عدد المؤسسات الساندة له والتي كانت تقتصر حتى عام ٢٠٠٣ على شركة واحدة وهي (شركة نقل النقود) التابعة لوزارة المالية ، حيث قام البنك المركزي بمنح إجازة للقروض المشاريع صغيرة والمتوسطة، وأخرى لشركة للكافالات المصرفية، إضافة إلى منح إجازة لشركة أموال خدمات الالكترونية وإجازة إلى شركة بطاقات الائتمان (كي كارد)، و كما اعد البنك مسودة قانون لشركة ضمان الودائع اصدر التعليمات المنظمة لخدمات الدفع الالكتروني.

كانت من واجبات البنك المركزي العراقي ما قبل عام ٢٠٠٣ اعداد ومتابعة خطة الائتمان السنوية وتحديد اسعار الفائدة المدينة والدائنة على الودائع والائتمان، وقرارها من قبل مجلس ادارته، وتخلي عن هذه المهمة مابعد عام ٢٠٠٣ واناظ مهمة اعدادها بمجلس ادارة كل مصرف .

كما اتخذ الخطوات الاتية لزيادة الائتمان النقدي والتعهدي المقدم لمختلف القطاعات والشرائح الاجتماعية :-

رفع السقف الاعلى لاجمالي الائتمان المقدم من كل مصرف الى مايعادل ثمانية اضعاف رأسماله واحتياطياته بدلا من اربعة اضعاف.

اصدار اللائحة الارشادية لتصنيف الائتمان التي بدأ العمل بها منذ عام ٢٠٠٧ وأعيد تحديثها في الفصل العاشر من تعليمات تنفيذ قانون المصارف رقم ٤ لعام ٢٠١٠ باعفاء الائتمان الممتاز والائتمان الجيد من وضع مخصصات له ، وتنزيل تأمينات الائتمان التعهدي من المبلغ الاجمالي وحساب المخاطر والمخصصات على صافي هذا الائتمان ، مما قلل من المخصصات المطلوبة لمواجهة مخاطر الائتمان.

انشاء شركة الكفالات المصرفية للتأمين على القروض .

انشاء شركة خاصة لتقديم القروض الصغيرة .

تقديم الائتمان ذو المبالغ الكبيرة وفق دراسات جدوى اقتصادية .

السماح للمصارف بتقديم القروض المشتركة.

زيادة استقطاب الودائع

استناداً لما جاء في الباب الخامس من قانون البنك المركزي العراقي رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٦ ، فقد حُدد إجمالي الودائع الممكن لكل مصرف تجاري قبولها بما لا يتجاوز (عشرة اضعاف رأسمال المصرف). كما يجب ان لا يتجاوز إجمالي الودائع المسموح باستقطابها من قبل المصارف الاستثمارية والمتخصصة على نسبة (سنة عشر ضعفاً) من رأسمالها .

ونظراً لصدور قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ ، فقد تم الغاء هذه النسب والمحددات واثاح للمصارف كافة استقطاب ما تشاء من الودائع دون حدود ، مما ساعد في زيادة إجمالي ارصدة الودائع لكافة المصارف كما في نهاية عام ٢٠٠٣ والبالغة (٤،٣١٨،٦٧١) اربعة ترليون وثلاثمائة وثمانية عشر مليار وستمائة وواحد وسبعون مليون دينار لتصبح في نهاية عام ٢٠١٣ (٦٨،٨٥٥،٤٠٩) ثمانية وستون ترليون وثمانمائة وخمسة وخمسون مليار واربعمائة وتسعة مليون دينار ، أي بنسبة زيادة قدرها ١٥٩٤،٤ % .

كما اعتمد مؤشر الائتمان التأشيرى الى الودائع بما لا يتجاوز نسبة ٧٥% منها لغرض الموازنة بين السيولة والربحية .

اتخذت السلطة النقدية في العراق مجموعة من الاجراءات والخطوات الهامة على الصعيد النقدي والتي تهدف الى تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي وتطويرها، بالاعتماد على الوسائل غير المباشرة وابرزها :-

- نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية بهدف توفير العملة لمختلف المتطلبات الاقتصادية.
 - اعادة النظر بنسبة الاحتياطي النقدي القانوني استناداً لاحكام المادة (٢٩) من قانون البنك المركزي لتصبح ١٠% لدى البنك المركزي و ٥% لدى المصارف لغرض المحافظة على كل من مناسيب السيولة وحقوق المودعين.
 - السماح للمصارف بعمليات الاستثمار الليلي لودائعها لديه لقاء فائدة ١% حالياً كواحدة من ادوات السياسة النقدية .
 - تحرير هيكل اسعار الفائدة المدينة والدائنة وترك مهمة تحديدها للمصرف ذاته لخلق المنافسة.
 - اقامة مزادات لحوالات الخزينة الصادرة من وزارة المالية، ومن البنك المركزي العراقي وفقاً لما جاء في المادة (٢٨) من قانونه النافذ. كما سمح قانون البنك المركزي العراقي المادة (٢٦) قيامه بشراء حوالات الخزينة من السوق الثانوية لتوفير السيولة للمصارف .
 - قيام البنك بتقديم الائتمان الاولي والثانوي وقرض الملجأ الاخير للمصارف استناداً لاحكام المادة (٣٠) من قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ وبفائدة ٨% و ٩% و ٩,٥% لكل من الانواع الثلاث اعلاه تباعاً .
 - حافظ البنك على سعر السياسة النقدية عند مستواه البالغ ٦% وهو سعر تأشيري للمصارف .
- ان هذه الاجراءات ساعدت في تخفيض معدل التضخم السنوي السائد عام ٢٠٠٣ والبالغ ٣٤,٣% الى ١,٩% في نهاية عام ٢٠١٣ وسمح للمصارف العمل في بيئة اقتصادية نشطة تساعد في وضع وتنفيذ سياساتها المصرفية بكفاءة وتحقيق العوائد المجزية .

اتخذ البنك المركزي العراقي اجراءات عدة لتطوير عمل مكتب الابلاغ عن غسل الاموال ويمكن ايجازها بما يأتي :-

- أ - تم اكمال تعديل مشروع قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب من قبل صندوق النقد الدولي وأرسل الى (الفايف) لبيان الرأي بشأن ملائمته مع التوصيات الـ (٤٠) الصادرة منها .
- ب - تم اعداد موازنة تخطيطية مستقلة لمكتب الابلاغ عن غسل الاموال، وسيتم عرضها على مجلس ادارة البنك المركزي لغرض المصادقة عليها.
- ج- تعيين عدد من الموظفين على الملاك الدائم والمؤقت من المختصين في مجال الاقتصاد وعلوم الحاسبات .
- د - المشاركة في عدة ورش ودورات خارج وداخل العراق لتطوير الموظفين العاملين في مكتب مكافحة غسل الأموال .
- هـ- اصدار عدد من التعليمات (التعاميم) التي تتعلق بموضوع العناية الواجبة تجاه العملاء بمايتلائم ومتطلبات توجيهات الفايف .
- و- تم اعداد وارسال تقرير المتابعة الاول خلال شهر آب /٢٠١٣ عن تقييم جمهورية العراق لعام /٢٠١٢ الى سكرتارية مجموعة المينافاتف بعد معالجة بعض الاخفاقات التي وردت بالتقرير الاول .

اضافة الى جهود البنك المركزي العراقي في تطوير عمل مكتب الابلاغ عن غسل الاموال من خلال تدريب الكوادر ، الى جانب الخطوات الآتية :-

- تمت مناقشة تقرير المتابعة الهادفة الاول مع فريق المراجعة في الدار البيضاء المغرب خلال شهر ايلول / ٢٠١٣ وتم تقديم التزام سياسي من قبل جمهورية العراق لمعالجة بعض الاخفاقات التي وردت بالتقرير ومنها اصدار قانون جديد لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب خلال منتصف / ٢٠١٥ . حيث جرت مناقشة مسودة القانون مع خبير صندوق النقد الدولي السيد شادي الخوري في عمان خلال شهر آذار ٢٠١٤ ، وسيتم تنقيحه في ضوء المناقشات وارساله للتدقيق والمصادقة قبل النشر .
- المشاركة في الاجتماع التاسع عشر لمجموعة المينافاتف والذي كان مقرراً عقده في بغداد للفترة من ١٩-٢٣/٤/٢٠١٤ ، الا انه ألغي لاسباب قاهرة .
- تفعيل دور وحدات متابعة غسل الاموال في المؤسسات المالية من خلال عقد لقاءات مباشرة مع المكتب والمراسلات مع تلك الوحدات مباشرة .
- اعادة النظر في التعاميم الصادرة من مكتب الابلاغ عن غسل الاموال بما يتلائم والتوصيات الجديدة للفتاف

تطوير الصيرفة الاسلامية

عمل البنك المركزي العراقي جهوداً كبيرة لتطوير عمل المصارف الاسلامية لغرض خدمة شريحة كبيرة من شرائح المجتمع العراقي التي لاتحبد التعامل مع المصارف التقليدية ، وتفضل الخدمات المقدمة لها من المصارف التي لاتتعامل بالربا. وتجدر الإشارة الى ان النظام المصرفي العراقي حتى نهاية عام ٢٠٠٣ كان يعمل فيه مصرف اسلامي واحد ، هو (المصرف العراقي الاسلامي) الذي أنشأ عام ١٩٩٢ بموجب قانون خاص ، وقد شهدت الفترة اللاحقة إنشاء ثمانية مصارف عراقية اسلامية ومنح اجازة اربعة فروع تابعة لمصارف اسلامية اجنبية ، كما مبين في الجدول المرفق. كما تم انشاء مصرف حكومي يمارس الصيرفة الاسلامية وهو مصرف النهرين الاسلامي برأسمال قدره (٥٠) مليار دينار ، اضافة الى السماح لمصرفي الرافدين والرشيد لفتح نافذتين اسلاميتين لكل منهما برأسمال ابتدائي قدره (٢٥) مليار دينار لكل نافذة، وفق تعليمات أعدت لهذا الغرض.

وبهدف تهيئة البيئة القانونية المناسبة لعمل هذه المصارف، فقد تم اصدار تعليمات عمل المصارف الاسلامية، اضافة الى اعداد مسودة قانون المصارف الاسلامية وأرسل للتدقيق من قبل مجلس شوري الدولة، فضلا عن قيام المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان بالاعتماد على المعايير الرقابية والمحاسبية الخاصة بعمل المصارف الاسلامية بهدف تنظيم اعمالها، واحكام الرقابة عليها.

وتشير المعطيات الاحصائية الى ان إجمالي رأسمال واحتياطيات المصارف الاسلامية كما في نهاية عام ٢٠١٣ بلغت قرابة (١،٨) ترليون دينار ، واستطاعت هذه المصارف استقطاب (١،٧) ترليون دينار، وحققت أرباحاً اجمالية قدرها (٢٠١،٦) مليار دينار . ويتوقع هذا البنك زيادة عدد هذه المصارف وسعة انتشارها الجغرافي ، وتنوع خدماتها ، وتطور اسلوب ادارتها ومنتجاتها في الفترة القريبة القادمة.

إعادة اصلاح وهيكلة المصارف الحكومية

برزت فكرة إعادة الهيكلة بهدف ايجاد جهاز مصرفي حكومي سليم وقوي وآمن ومتطور نظراً لكون المصارف الحكومية تقدم نسبة ٩٠% من إجمالي النشاط المصرفي، مقابل ١٠% لمصارف القطاع الخاص البالغ عددها (٥٤) مصرفاً وفرعاً اجنبياً ، فضلا عن قيام المصارف الحكومية بتقديم ٨٠% من حجم الائتمان وامتلاكها ٨٥% من إجمالي الفروع المصرفية البالغة ٩٧٢ فرعاً حتى نهاية عام ٢٠١٣ ، ولغرض معالجة الآثار السلبية التي تعرضت لها المصارف الحكومية نتيجة الحصار الاقتصادي والديون التي تحملتها المصارف نيابة عن دوائر الدولة وشركات القطاع العام والتي تربو على (٢٣) مليار دولار ، اضافة الى خسائر الحرب الناجمة عن سرقة وتدمير (٧٥) فرع للمصرفين المذكورين، فضلا عن ابتعادها عن مواكبة التطورات المصرفية الحديثة ومحدودية الخدمات التي تقدمها، وضعف استخدام التقنية ونظم الاتصالات الحديثة في اعمالها، ووجود تركيزات ائتمانية وديون متأخرة التسديد لديها دون وجود احتياطات مالية كافية لمواجهة مخاطرها. وقد ضمت مذكرة التفاهم الموقعة بين البنك المركزي العراقي ووزارة المالية وصندوق النقد الدولي في ٦/١٢/٢٠٠٦ التي تضمنت (٤٥) فقرة ، وتضم خطة العمل الملحقة بها (٣٣) فقرة والتي وضعت موضع التطبيق في ٢٧/٣/٢٠٠٧ بعد مصادقة اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء عليها وابلغ ذلك لكل من البنك المركزي ووزارة المالية .

وتضمنت عملية إعادة الهيكلة ثلاث خطط هي (الخطة المالية، والخطة التشغيلية ، والخطة الاستراتيجية) وقد نفذت الكثير من فقرات هذه الخطط باشراف اللجنة التنفيذية لإعادة الهيكلة ومصادقة اللجنة العليا الـ (ROC) ، وقد ابلغ المصرفين بأعداد ميزانية نظيفة لعام ٢٠١٢ ، مستبعد منها الديون الموروثة وخسائر الحرب، وفروقات سعر الصرف، وخسائر استبدال العملة . و اشار تقرير فريق عمل صندوق النقد الدولي بأن مشروع إعادة الهيكلة نفذ بنسبة تجاوزت الـ ٨٠% .

في ضوء ماورد اعلاه ، فقد شهد النظام المصرفي العراقي تطوراً ملموساً في مجالات عدة كما توضحها المؤشرات الاحصائية المبينة تفصيلها ادناه خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ وحتى نهاية عام ٢٠١٣ . (الجدول مرافق مع الدراسة)

- ١- ارتفع اجمالي رؤوس اموال المصارف العاملة في العراق من (٣٥،٥) مليار دينار عام ٢٠٠٣ الى (٧٦٦٢،٨) مليار دينار اي بنسبة زيادة قدرها ٢١٤٨٥،٤% موزعة بين المصارف الحكومية، بمبلغ (١٤٥٣،٦) مليار دينار، والمصارف الخاصة بمبلغ (٦٢٠٩،٢) مليار دينار.
- ٢- ارتفعت اجمالي احتياطيات المصارف من (٢٦،٥) مليار دينار عام ٢٠٠٣ الى (١٣٧٢،٩) مليار دينار عام ٢٠١٣ بنسبة زيادة ٥٠٨٠،٨% ، موزعة بين المصارف الحكومية بمبلغ (١٠٦٠،٦) مليار دينار مقابل (٣١٢،٣) مليار دينار للمصارف الخاصة .
- ٣- بلغ اجمالي الودائع (٤٣١٨،٧) مليار دينار عام ٢٠٠٣ وارتفع الى (٦٨٨٥٥،٤) مليار دينار عام ٢٠١٣ بنسبة زيادة ١٤٩٤،٤% موزعة بين المصارف الحكومية برصيد (٥٨٨٩١،١) مليار دينار. مقابل (٩٩٦٤،٣) مليار دينار للمصارف الخاصة .
- ٤- ارتفع رصيد الارباح والخسائر لجميع المصارف عام ٢٠٠٣ من (٥٩،٣) مليار دينار الى (١٥٨٩) مليار دينار عام ٢٠١٣ بنسبة زيادة قدرها ٢٥٧٩،٦% . كانت حصة المصارف الحكومية منها (٩٢٧،٥) مليار دينار. مقابل (٦٦١،٥)
- ٥- بلغ رصيد الائتمان النقدي في نهاية عام ٢٠٠٣ للمصارف كافة (٦٢١،١) مليار دينار . وارتفع الى (٢٩٩٥٢،٠) مليار دينار وبنسبة زيادة قدرها ٤٧٢٢،٤% في نهاية عام ٢٠١٣ . وقد توزع بين المصارف الحكومية التي بلغت حصتها (٢٣٣٨٦،٩) مليار دينار . مقابل رصيد (٦٥٦٥،١) مليار دينار للمصارف الخاصة . كما بلغ اجمالي الائتمان التعهدي لسنة ٢٠١٣ (٥٣٦٦٧،٠) مليار دينار موزعة بين المصارف الحكومية (٤٢٦١٧،٠) مليار دينار ، والمصارف الخاصة (١١٠٤٩،٢) مليار دينار .

٦- ارتفع اجمالي استثمارات المصارف عام ٢٠٠٣ من (٢١٢٨,٨) مليار دينار الى (٤٨١٩,٦) مليار دينار عام ٢٠١٣ وبنسبة زيادة قدرها ١٢٦,٤%. موزعة بين المصارف الحكومية التي بلغت حصتها (٣٣٣٤,٣) مليار دينار ، والمصارف الخاصة بحصة مقدارها (١٤٨٥,٣) مليار دينار ، وقد توزعت ما بين شراء ادوات الدين الحكومية، والايدياع الليلي لدى البنك المركزي، والاستثمار خارج العراق ، فضلا عن المحافظ الاستثمارية في الاسهم .

٧ - ارتفع اجمالي موجودات المصارف من (٣٣,٨٧١,٠) مليار دينار عام ٢٠٠٣ الى (٢٠٨,٨٤٤,٣) مليار دينار عام ٢٠١٣ نهاية عام ٢٠١٣ بنسبة زيادة قدرها ٥١٦,٦%. وكانت حصة المصارف الحكومية منها (١٨٧٧٣٣,٨) مليار دينار. مقابل (٢١١١٠,٥) مليار دينار للمصارف الخاصة .

ويمكن إيجاز الإجراءات المتخذة من قبل البنك المركزي العراقي لتطوير الجهاز المصرفي بما يأتي :-

كان الجهاز المصرفي العراقي ما قبل عام ٢٠٠٣ يفتقد الى انظمة الدفع الالكترونية، حيث كان العمل اليدوي هو المعتمد في جميع المعاملات المالية والصكوك، ولذلك فقد اعتمد البنك المركزي منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الان ستة مسارات متوازية لتطوير الجهاز المصرفي العراقي وكما مبين أدناه :-

- ١ - ايجاد وتطوير البيئة التشريعية المصرفية ومنها اصدار قانون للبنك المركزي العراقي ، والذي تحددت فيه اهدافه ومهامه وضمن له الاستقلالية في رسم وتنفيذ سياسته النقدية . ويرقى الى مصاف قوانين البنوك المركزية المتطورة . اضافة الى صدور قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ لتنظيم العمل المصرفي العراقي، وصدور قانون مكافحة غسيل الاموال رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٤ . ونظراً لكون هذه القوانين قد اعدت وصدرت اثناء فترة الاحتلال ويشوب بعض نصوصها الغموض، وبترجمة غير دقيقة وغير مصرفية مما استدعى قيام هذا البنك بعقد ورشة في عام ٢٠١٣، وشكلت ثلاث لجان قانونية اختصت كل منها باجراء التعديلات القانونية على نصوص هذه القوانين، وسيتم انجاز اعمالها خلال هذا العام. كما اعد البنك مسودة قانون المصارف الحكومية وارسل لتدقيقه من قبل كل من (مجلس شوري الدولة والدائرة القانونية في مجلس الوزراء) لارساله لاحقاً الى مجلس النواب لاقراءه. فضلا عن اعداد مسودة قانون المصارف الاسلامية، واعادة النظر بتعليمات شركات التحويل المالي ، وشركات الصرافة، وشركات الاستثمار المالي.

٢- العمل على ايجاد المؤسسات المالية الساندة بعد ان كانت مقتصرة على شركة واحدة وهي (شركة نقل النقود) التابعة لوزارة المالية ، حيث قام البنك المركزي بمنح اإجازة لمشاريع القروض الصغيرة والمتوسطة، وثانية لشركة للكفالات المصرفية، وثالثة منح اإجازة لشركة أموال خدمات الالكترونية وإجازة إلى شركة بطاقات الائتمان (كي كارد)، ورابعة اعداد البنك مسودة قانون لشركة ضمان الودائع اصدر التعليمات المنظمة لخدمات الدفع الالكتروني.

٣ - تحسين الكثافة المصرفية في العراق والتي بلغت عام ٢٠٠٣ مصرف واحد لكل (٧٢٠٠٠) نسمة ، وجعلها مصرف واحد لكل (٣٢٠٠٠) نسمة نهاية عام ٢٠١٣ من خلال فتح المزيد من الفروع والمكاتب المصرفية لنشر الخدمة على اوسع رقعة جغرافية ممكنة ليلبغ عدد الفروع (٩٧٢) فرع .

٤ - تشجيع المصارف العربية والاجنبية لفتح فروع لها في العراق منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الان ومعاملتها اسوة بالمصارف العراقية، والسماح لها بممارسة مهامها وفقاً لما جاء في قانون المصارف النافذ، حيث بلغ عدد هذه الفروع (١٥) فرعاً نهاية عام ٢٠١٣ . ويعتبر هذا الاجراء ضمن فعاليات تشجيع الاستثمار الاجنبي من قبل هذا البنك ، حتى قبل صدور قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل.

٥ - تطوير الخدمات المصرفية والتي كانت في عام ٢٠٠٣ لاتتعدى (٥) خدمات، وجعلها بحدود (٢٠) خدمة في غالبية المصارف العاملة في العراق . وصولاً الى (٥٠) خدمة التي وردت تفصيلها في احكام المادة (٢٧) من قانون المصارف النافذ والتعليمات الصادرة بموجبه .

٦ - تطوير الجانب التقني في البنك المركزي العراقي، وفي الجهاز المصرفي العراقي ، ومن الجدير بالذكر ان هذا البنك قد اعتمد ستراتيجية تقنية تضمنت مجموعة من المشاريع وهي :-

- نظام المدفوعات العراقي الذي يُعد واحداً من افضل انظمة الدفع الالكتروني والذي بدأ تطبيقه منذ عام ٢٠٠٦ لغرض تطوير القطاع المصرفي وزيادة كفاءته وفاعليته في تحقيق الاستقرار المالي في العراق من خلال تداول الاموال الكترونياً وتقليل الاعتماد على التداول الورقي للمدفوعات . ويتكون هذا النظام من الانظمة التالية :-

نظام التسوية الاجمالية الآنية RTGS
نظام المقاصة الالكترونية ACH
نظام ايداع السندات الحكومية GSRS

ويسعى البنك لتطوير نظام المدفوعات من خلال الآتي :-

مشروع الدفع بالتجزئة وادارة الموزع الوطني (National Switch)

كما عمل البنك على احياء مركز الدراسات المصرفية منذ شهر نيسان ٢٠١٣ والذي قام باعداد الدورات والبرامج التدريبية وورش العمل والمحاضرات في المواضيع المصرفية والمالية ، والادارية ، والاقتصادية ، وتكنولوجيا المعلومات ، وتطوير اللغة الانكليزية. والتي بلغ عددها (٤٧) وشارك فيها (١١٤٩) موظف من منتسبي البنك المركزي والمصارف الحكومية والخاصة.

نظام تبادل المعلومات الائتمانية حيث تم تشكيل فريق عمل لهذا الغرض قام بالاطلاع على تجربة مصرف لبنان واعد التعليمات اللازمة لهذا الغرض. وتقدمت مجموعة من الشركات المختصة وتم اختيار شركة منها، ومن المؤمل انجاز المشروع خلال هذا العام .

كما الزم البنك المصارف المجازة في العراق كافة لاقتناء الانظمة المصرفية الشاملة (Core Banking System) لغرض اتمتة عملياتها وحساباتها كجزء من عملية التطوير .

التوصيات والمقترحات المطلوب تنفيذها لتطوير الجهاز المصرفي العراقي

- ١ - الفصل التام بين المالكين للمصرف ، وبين العمليات المصرفية التي تقدمها المصارف الحكومية. وعدم الحاجة لمصادقة وزارة المالية على قرارات مجالس ادارة المصارف الحكومية .
- ٢ - وضع خطة متكاملة لاستخدام التقنيات المصرفية في أعمال المصارف والتي تشمل الآتي :
 - أ - ربط الفروع مع الإدارة العامة ومع بعضها البعض .
 - ب- اتمتة العمليات المصرفية .
 - ج - طرح منتجات تقنية حديثة .
 - د - تطوير خدمات الوساطة المالية .
- ٣ - إجراء الإصلاحات القانونية ذات العلاقة بالعمل المصرفي لغرض توفير المزيد من فرص الاقراض والاستثمار .
- ٤ - تطوير انظمة الرقابة الداخلية في المصارف ، وتحويلها من رقابة امتثال للقوانين والتعليمات إلى الرقابة الوقائية التحوطية .
- ٥ - دمج اللجان الرقابية في المصارف كلجنة مراقبة الحسابات ، ولجنة الائتمان ومراقب الامتثال في تشكيلة واحدة لغرض تفعيل الرقابة .

- ٦ - اتخاذ الاجراءات السريعة لتدريب كوادر البنك المركزي العراقي ومنتسبي المصارف على تنفيذ التعليمات المصرفية الجديدة التي اعدتها البنك المركزي العراقي ونشرت في الوقائع العراقية بعددها المرقم (٤١٧٢) الصادر في ٣/١/٢٠١١ .
- ٧ - تطوير وتوسيع الخدمات المصرفية المقدمة من المصارف التي تبلغ (٤٠) خدمة وصولاً الى (٥١) خدمة الواردة في احكام المادة (٢٧) من قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ .
- ٨ - تشجيع اقامة المؤسسات الساندة للجهاز المصرفي كتطوير شركة الكفالات المصرفية لتقوم بالتأمين على القروض الكبيرة ، وشركة لدراسة المخاطر السوقية والتشغيلية ، وشركة للتأمين على الودائع .
- ٩ - قيام المصارف بتقديم القروض الكبيرة بصورة مشتركة والتي تفوق القدرة الاقراضية لأي منها ، مما يساهم في تلبية طلبات هذا النوع من القروض ، ويكثف الرقابة عليها .
- ١٠ - معالجة التركزات الائتمانية ، وتركيز جهود المصارف في تحصيل القروض ، والديون المتأخرة التسديد ، ووضع الاحتياطات المالية المناسبة لمواجهة مخاطرها .

- ١١- تطبيق معيار الافصاح والشفافية من قبل المؤسسات المصرفية والمالية استنادا لمبادئ الحوكمة (الادارة الرشيدة).
- ١٢- تحسين اداء المصارف الحكومية من خلال الاسراع بتطبيق الفقرات غير المنفذة من مذكرة التفاهم وخطة العمل الملحقة بها واعداد ميزانية نظيفة.
- ١٣- وضع السياسات المتعلقة بالائتمان والاستثمار وغيرها من قبل مجالس ادارات المصارف وتطبيقها حسب متطلبات قانون المصارف النافذ .
- ١٤- اعتماد المعايير المحاسبية الدولية في اعداد الموازنة التجميعية لكل مصرف .

قطع البنك المركزي العراقي شوطاً طويلاً في اصلاح النظام المصرفي العراقي وتوفير البيئة التشريعية المناسبة لتطوير اعماله ، لفسح المجال امامه للانطلاق بخدماته بما يتناسب مع متطلبات اقتصاد السوق ، وتوفير الخدمات المصرفية للمستثمرين العراقيين والأجانب. إضافة إلى تهيئة المتطلبات التقنية المساعدة له لممارسة أعماله وإجراء مدفوعاته وخدمات زبائنه، واحكام الرقابة عليه بما يتناسب مع المعايير الرقابية الدولية وفق الممارسات الفضلى المستخدمة في البنوك المركزية المتقدمة ، وإبعاده عن الأموال غير النظيفة ، وإيجاد المؤسسات الساندة له ، لتقديم الخدمات بشكل سريع وآمن ومتطور .

ومن المتوقع إن يشهد النظام المصرفي العراقي خلال الفترة المقبلة تطورات ملموسة على المستويين التنظيمي والعمليات والعلاقات والتعاون المصرفي الدولي لخدمة متطلبات التطور المرتقب في الاقتصاد العراقي .

شكرا للإصغاء